سلسلة أوقاف أشيقر

٢٠

مصرف تفطير الصوّام في ديوان أوقاف الصوام بأشيقر

دراسة تحليلية في الشروط والأعيان وآليات التنفيذ



كتبه

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السماعيل

١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

يمثل ديوان أوقاف الصوام بأشيقر نموذجًا وثائقيًا متخصصًا يجمع بين البعد التاريخي والوظيفة الاجتماعية للوقف المحلي، إذ اختص بجمع الوثائق التي نصّ واقفوها صراحة على مصرف تفطير الصائمين في شهر رمضان ومواسم الصوم الأخرى، وهو ما يمنحه خصوصية موضوعية تميّزه عن غيره من المدونات الوقفية العامة. وتكشف قراءة هذه الوثائق قراءة تحليلية متأنية أن النص على تفطير الصوّام لم يكن تعبيرًا عابرًا عن رغبة في الإحسان، بل كان إنشاءً مقصودًا لمصرف محدد المعالم، مضبوطًا من حيث الزمان والمكان، ومؤسسًا على أعيان منتجة، ومحاطًا بشروط تكفل استمراره واستقراره. فقد تكررت في الوثائق صيغ صريحة تدل على وقف الريع لتفطير الصائمين في رمضان ومواسم الصوم الأخرى، وهي عبارات تفيد التعيين المباشر للمصرف دون توسع أو إطلاق، وتدل على أن إرادة الواقف اتجهت إلى تخصيص الريع لفعل الإطعام ذاته، لا لمطلق وجوه البر. كما يظهر من تكرار النص على شهر رمضان ومواسم الصوم المعينة شرعًا أن المصرف مقيد بزمن عبادي محدد، الأمر الذي يحوّل التفطير إلى ممارسة موسمية منتظمة تتجدد سنويًا، ولا تترك لتقدير الناظر خارج الإطار الذي رسمه الواقف. وهذا التقييد الزمني يعكس وعيًا بأهمية ربط الوقف بالشعيرة، ويؤكد أن الواقفين قصدوا إحياء معنى المشاركة الجماعية في عبادة الصوم من خلال ضمان مورد دائم للإفطار.

ومن جهة الأعيان الموقوفة، تكشف الوثائق أن الغالب فيها أعيان زراعية منتجة، وعلى رأسها مزارع النخيل أو نخيل معين محدد. ويعكس هذا الاختيار ملاءمة واضحة بين طبيعة الأصل ومصرفه؛ فالبيئة الزراعية في أشيقر تجعل من التمر موردًا طبيعيًا للإفطار، وهو ما يحقق انسجامًا بين مورد الوقف وغايته. كما أن اعتماد الأعيان الزراعية يضمن موردًا متجددًا عبر الزمن، ويؤسس لاستدامة التفطير جيلاً بعد جيل، إذ يُحفظ الأصل وتُستثمر منفعته، ثم يُحوَّل ريعه إلى طعام يقدَّم للصائمين. وتظهر بعض النصوص ما يفيد صرف الريع عينًا لا قيمة، وهو ما يعزز فكرة الارتباط المباشر بين الناتج الزراعي ومائدة الإفطار، ويقلل من الوساطة النقدية، ويجعل العملية التنفيذية أقرب إلى البساطة والوضوح. وهذا التوجه يعكس فهماً عمليًا لطبيعة المجتمع واحتياجاته، ويؤكد أن الوقف صُمّم بما يتلاءم مع البيئة

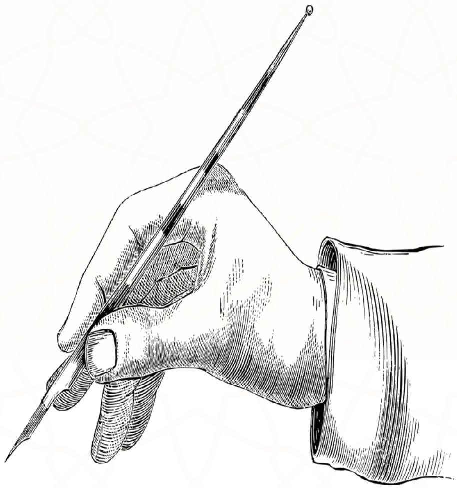
الاقتصادية المحلية.

أما من حيث مكان التنفيذ، فقد ورد في بعض الوثائق تحديد التفطير في مسجد البلد، مما يدل على أن المسجد كان الفضاء الطبيعي لممارسة هذا المصرف، لا بوصفه مكان عبادة فحسب، بل باعتباره مركزًا اجتماعيًا جامعًا. إن ربط التفطير بالمسجد يضبط مكان التنفيذ ويمنع التنازع، ويعزز في الوقت ذاته الطابع الجماعي للإفطار، حيث يجتمع الصائمون في فضاء واحد يجمع بين العبادة والتكافل. كما تشير بعض النصوص إلى أن التفطير يكون لمن حضر من الصوام، وهو ما يفيد عمومية الاستحقاق وعدم تقييده بفئة بعينها، مع اعتماد الحضور وقت الإفطار معيارًا عمليًا للتوزيع. ويُستفاد من مجموع الوثائق أن الناظر أو من ينيبه يتولى جمع الريع وتوفير الطعام والإشراف على توزيعه عند الغروب، في إطار آلية تنفيذ عرفية مستقرة لم تحتج إلى تفصيل مطوّل في كل وثيقة، لرسوخها في الوعي الاجتماعي.

ولم تخلُ الوثائق من شروط وضوابط تحكم هذا المصرف وتؤمّن استمراره، فقد تضمنت التأكيد على حفظ الأصل ومنع بيعه أو هبته أو توريثه، وهو ما يرسخ قاعدة بقاء العين واستدامة المنفعة، ويمنع انقطاع مورد التفطير. كما ورد في بعض النصوص ترتيب في حال الفائض، مع بيان المصارف البديلة عند تحقق الزيادة، مما يدل على وجود تصور مسبق لإدارة الريع وعدم تعطيله. ويظهر في بعض الوثائق بعدٌ اجتماعي مرن يتمثل في النص على تحويل الريع أو تقديم الفقراء عند وقوع مجاعة أو شدة، وهو ما يكشف عن فقه أولويات واضح، يقدّم الضرورة على الموسمية عند الحاجة، ويجعل من الوقف أداة استجابة للأزمات لا مجرد ممارسة اعتيادية. إن هذا الجمع بين التحديد الصارم للمصرف من جهة، وإتاحة التحويل عند الضرورة من جهة أخرى، يعكس توازنًا بين الثبات والمرونة في البناء الوقفي.

وعند النظر إلى مجموع هذه العناصر يتضح أن تفطير الصوّام في أشيقر لم يكن نشاطًا خيريًا فرديًا متقطعًا، بل كان نظامًا محليًا منظمًا يقوم على أعيان منتجة، وزمن محدد، ومكان معلوم، وآلية تنفيذ مستقرة، وشروط تحفظ الأصل وتضبط الفائض وتراعي الأزمات. وقد أسهم هذا النظام في ترسيخ معنى التكافل الموسمي، وفي إيجاد نوع من الأمن الغذائي المرتبط بشهر رمضان ومواسم الصوم الاخرى، حيث يضمن وجود مورد مخصص لإطعام الصائمين دون الاعتماد على مبادرات آنية. كما يعكس هذا النموذج درجة من الوعي المؤسسي في المجتمع المحلي، إذ تتكامل فيه إرادة الواقف، ووظيفة الناظر، ومشاركة المسجد، وقبول المجتمع،

ضمن إطار عرفي مستقر. وبذلك يقدم ديوان أوقاف الصوام بأشيقر صورة واضحة عن كيفية تحول مصرف تفطير الصائمين من عمل تطوعي عابر إلى منظومة وقفية مستدامة، تجمع بين التعبد والتنظيم، وبين الروح الإيمانية والبناء الاجتماعي، وتؤكد قدرة الوقف المحلي على إنشاء أنظمة تكافلية دقيقة وفاعلة في سياق بيئة محدودة الموارد لكنها غنية بالتضامن والانضباط.



كتبه

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن عبدالله

بن إبراهيم بن عبدالرحمن آل إسماعيل

imis1234@gmail.com